

يجب أن تجد الدولة آلية لضم شركات التأجير التمويلي لمبادرة الـ ٥٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدمنا فعلياً بطلب للبنك المركزي للانضمام لتلك المبادرة وجارى دراسة الأمر حتى الان.

طارق فهمي، الرئيس التنفيذي لشركة التوفيق للتأجير التمويلي:

إضافة التأجير التشاركي وفصل الجوانب الضريبية أهم مقترحاتنا لتعديل القانون



ارتفاع سعر الفائدة يعرقل خطط الشركة لإجراء عملية توريق بقيمة ملياري جنيه

قال طارق فهمي، الرئيس التنفيذي لشركة التوفيق للتأجير التمويلي، إن الشركة انتهت بالتعاون مع الجمعية المصرية للتأجير التمويلي والشركات الأعضاء من وضع المقترنات الخاصة بالقانون المنظم للقطاع، موضحاً أن هيئة الرقابة المالية تعمل حالياً على وضع المسودة النهائية لأخذ رأي الشركات فيها قبل إرسالها لمجلس الوزراء.

وأضاف في حواره لـ«أموال الغد»، أن الشركة حصلت على موافقة البورصة المصرية لتأجيل طرح ١٠٪ من أسهمها بالبورصة المصرية حتى يتحسن سوق الأوراق المالية وتتوفر السيولة اللازمة باسواق التداول.

وأشار إلى أن الشركة تستهدف تنمية محفظتها عبر إجراء عمليات توريق متتالية بقيمة تصل إلى ملياري جنيه خلال عامين تبدأ من ٢٠١٧ بشرط انخفاض أسعار العائد الحالية والمعلنة من قبل البنك المركزي بنسب مشجعة للبدء بعملية التوريق لحفظة عقود التأجير التمويلي بالشركة.



يوجد تعريف موحد لهذه النوعية من المشروعات، كما أن شريحة كبيرة من SMES لم تكن مستعدة للتعامل مع شركات التمويل من ناحية الالتزام بالحكومة فاستقر الأمر من قبل الأصحاب على بيع الشركة، وقد نتجت مسبقاً لتمويل SMES عن طريق الشركة الأم وخصوصاً بعد صدور تعريف موحد من قبل البنك المركزي، لكن المشكلة الأهم حالياً هي أن المركزي أصدر مبادرة لتمويل هذه المشروعات بفائدة ٥٪ - ٧٪ بينما شركات التأجير التمويلي تحصل على التمويلات من البنوك بفائدة أعلى من هذه النسبة بكثير وبالتالي توفرها للشركات الـ SMES بفائدة مرتفعة عن مبادرة المركزي وهو ما يضيع علينا فرصة الاستفادة من تمويل هذا القطاع.

وكيف ترى حل هذه المشكلة من وجهة نظرك؟

لابد أن تجد الدولة آلية لضم شركات التأجير التمويلي لمبادرة ٥٪ وتقديمنا بالفعل بطلب للبنك المركزي للانضمام من خلال الحصول على تمويلات من البنوك بفائدة تصل إلى ٤٪ - ٥٪ لإعادة تمويل مشروعات SMES بفائدة تصل إلى ٦٪ - ٧٪ وجاري البحث حتى الآن.

ماذا عن المؤشرات المالية للشركة في الوقت الحالي؟ والمستهدف بنهاية العام؟

الشركة تضع خطة خمسية للسنوات المقبلة ستتضاعف ملامحها خلال الأربع الثالث من العام، ونستهدف الوصول لمحفظة تمويلات جديدة قدرها ١.٦ مليار جنيه بنسبة تغطية ٢٠٪ وحصة سوقية ١٥٪ بنهاية ٢٠١٦، وخلال النصف الأول من العام حققنا صافي أرباح بقيمة ٢٠ مليون جنيه ونستهدف ٤٠ مليوناً بنهاية العام مقابل ٣٠ مليون بنهاية ٢٠١٥ و٢٣ مليون بنهاية ٢٠١٤.

التمويلات المشتركة أحد أدوات التعاون بين الشركات لاقتاصاص العمليات الكبيرة هل تتبنى الشركة هذا الاتجاه؟

بالفعل قمنا بتمويلات مشتركة خلال الفترة الماضية كان أحدها بنحو ٢٠٠ مليون جنيه بالمشاركة مع شركات تأجير تمويلي عاملة بالسوق وكذلك تمويلات مع البنوك بنظام المشاركة في المخاطر، وال فترة الحالية هناك تمويل مع إحدى شركات التأجير التمويلي لتوفير تمويل لأحد المشروعات لا أفضل الإفصاح عنه حالياً، والتمويلات التي تتم دراستها حتى نهاية العام تبلغ نحو ٨٠٠ مليون جنيه وأتوقع صرف نحو ٥٠٠ مليون جنيه منها بعد الموافقات.

وما هي أبرز القطاعات التي تستحوذ على تمويلات الشركة؟

القطاع العقاري يستحوذ على ٥٦٪ من المحفظة و٤٤٪ للآلات والمعدات و١٥٪ للسيارات والنسبة المتبقية لقطاعات أخرى، وهناك ركود في قطاعات معينة بسبب ظروف الاقتصاد وصعوبة فتح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

كم يبلغ رأس المال الشركة الحالي؟ وهل هناك زيادة؟

٢٠٠ مليون جنيه هو رأس المال المدفوع والمدخر والمدخر به نحو ٤٠٠ مليون جنيه، ولا يوجد في الوقت الحالي أي زيادة لرأس المال، وقد تحتاج الزيادة خلال عامين من الآن بعد الوصول لحجم معين من التفاقدات، وقد يكون الطرح في البورصة أحد أدوات زيادة رأس المال.

كم تبلغ حجم القروض التي حصلت عليها الشركة؟ وهل لديك نية لزيادة عدد الفروع؟

نمتلك علاقات متينة مع حوالي ١٨ بنك في القطاع المصرفي وحجم التسهيلات البنكية المتعاقد عليها تصل نحو ٢٠٥ مليار جنيه، ونفاوض حالياً على تمويلات جديدة . وبخصوص الفروع فرعين بالقاهرة والإسكندرية ونفكر في نقل إدارات في مبني آخر بالقاهرة واستخدام الفرع الحالي لاستقبال العملاء فقط ونرى أن فرع الإسكندرية يكفي لخدمة عملاء الشركة حالياً في هذه المدينة.

هل تستهدفون إجراء عمليات توسيع قريبة؟

بالفعل من ضمن الخطة الخمسية للشركة تستهدف عمليات توسيع مت坦الية بنحو ملياري جنيه مقسمة على عامين ، ومن المستهدف أن تأخذ هذه الخطوة بداية العام المقبل لكننا ننتظر الوقت المناسب خاصة في ظل ارتفاع أسعار العائد وهو ما يعيقنا عن القيام بذلك، ونحتاج لانخفاض بنحو ٢٪ في أسعار الفائدة الحالية للبدء في عمليات التوسيع.

تعكف هيئة الرقابة المالية على إدخال تعديلات على قانون التأجير التمويلي فيما هي مساهمات الشركة ضمن القانون الجديد؟

تعتبر شركة التأجير التمويلي، ونضع على عاتقنا مع أعضاء الجمعية المصرية للتأجير التمويلي منذ البداية معالجة القصور الذي يظهر في القانون نتيجة التطبيقات التي نفذناها مباحثات مع كبار الشركات في السوق وتجميع مقترنات كل الشركات في مسودة واحدة تم إرسالها لهيئة الرقابة المالية التي تعكف حالياً على وضع الشكل النهائي لأخذ رأي الشركات فيه مرة أخرى قبل إرساله مجلس الوزراء ومن ثم البرلمان.

وما هي أهم التعديلات التي تنتظر تضمينها في القانون الجديد؟

الحقيقة أن القانون الحالي يتطلب العديد من التعديلات، وأهم المقترنات هي فصل النواحي الضريبية عن القانون بحيث يتضمن القانون استقرار أكبر ولا يتم تعديله كلما تم تعديل شكل الضريبة، كما اقترحنا إضافة التأجير التشغيلي للقانون حتى نعمل على تعدد المنتجات المقدمة من الشركات ولا تصبح مقتصرة على التأجير التمويلي، فمثلاً القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على تعدد المنتجات وهو ما ينقص قطاع التأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي مطلب مهم ومطبق في جميع أنحاء العالم خاصة في قطاع السيارات وتطبيقه في مناطق جديدة في السوق لم تكن موجودة، والفارق الأساسي بينه وبين التأجير التمويلي أن الأول يعتبر تأجير غير منتهي بالتملك بينما الأخير يعتبر إيجار ينتهي بمتلك الأصل للعميل في نهاية فترة التمويل.

اقررت الحكومة قانون سجل الضمادات المنقوله كيف سيؤثر على القطاع؟

القانون أحد الضمانات لحفظ حقوق الشركات في عمليات تمويل الأصول، وحتى تضمن معاملات واضحة وسليمة على الأصول المنقول، وسيكون له بالطبع أثر إيجابي لكنه لم يطبق حتى يقره البرلمان، ومع التطبيق ستعمل الهيئة مع الشركات للوصول للتطبيق السليم للقانون.

من وجهة نظرك ما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأجير التمويلي؟

هناك الكثير من التحديات وعلى رأسها وجود منتج واحد فقط تتناسب فيه كافة الشركات، عدم وجود تأجير تشغيلي ، ارتفاع اسعار العائد حالياً والذي له تأثير كبير على الصناعة ، عدم الدراية الكافية بالتأجير التمويلي كوسيلة تمويلية بجانب البنوك عند قطاع كبير داخل السوق المصري ، عدم وجود كوادر كافية متخصصة في صناعة التأجير التمويلي بالسوق المصري ، وتحدى آخر وهو المضاربة على تسعير عقود التأجير التمويلي من بعض الشركات بأسعار متدينة لا تتناسب مع المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى تحديات عدم وجود مصادر متعددة لتمويل شركات التأجير التمويلي بخلاف رأس المال والبنوك حيث تعتمد عليها الشركات اعتناماً كلياً، ويجب وجود آليات لتمويل شركات التأجير التمويلي خلافاً للبنوك مثل صناديق الاستثمار، وهناك تحديات خارجية مثل توقف العديد من العمالة عن الاقتران بسبب ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى عدم توافر العملة الصعبة لتلبية طلبات العملاء في فتح اعتمادات مستددة مطلوبة لاستيراد الأجهزة والمعدات والماكنات المطلوبة للصناعات المختلفة مما يفقد صناعة التأجير التمويلي جزءاً كبيراً من شطوطه ، واعتذر أنه بإقرار القانون سيشهد القطاع نمواً كبيراً خاصة مع دخول التأجير التشغيلي كأحد الأدوات بالإضافة إلى إنشاء اتحاد تأجير تمويلي قوي ينطوي أمور التأجير التمويلي ويوضع ميثاق شرف تلتزم به كافة شركات التأجير التمويلي العالمية في مصر.

الشركة رحالت ١٠٪ من أسهامها بالبورصة لكنها لم تسمح بالتداول عليها لماذا؟ وما هي سيتم بهذه التداول؟

بالفعل انتهينا من القيد بالبورصة المصرية وتم الحصول على موافقة البورصة المصرية بتاجيل الطرح العام لتسوية ١٠٪ من أسهم الشركة وكانت القيمة العادلة للسهم وقت القيد نحو ٥٠٠ جنيهات، وعندما بدأنا الطرح كانت أوضاع البورصة غير ملائمة نظراً لعدم توافر السيولة الكافية بسوق الأوراق المالية مدفوعة بأحوال الاقتصاد فتم طلب التأجيل لطرح أسهم الشركة للتداول ، وطلبنا من البورصة مهلة لنهاية العام الجاري ، ونهنئ مستشار مالي للشركة سيكون له رأي في هذه العملية، ونتمي خلال الفترة المقبلة تحسن التقارير الدولية حول الاقتصاد المصري والتي تؤثر في أوضاع البورصة وتحسين أوضاع القطاع الخاص لتبني الطرح.

ماذ عن دور الشركة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أنشأنا بالفعل شركة متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبعد مرور عامين على إنشائها قمنا ببيعها بسبب تغير استراتيجية الشركة في التعامل مع منظومة SME ، فحينها لم يكن

نستهدف تمويلات بـ 1.6 مليار جنيه و ١٥٪ من سوق التأجير التمويلية بنهاية العام

حصلنا على تسهيلات بنكية تصل إلى 2.5 مليار جنيه لتمويل عقود جديدة